دعا عدد من النواب الحكومة إلى ايجاد نهج جديد ووضع برنامج عمل قابل للتنفيذ يراعي الفترة المتاحة لها وكذلك تشكيل رؤية وطنية لتحقيق تطلعات المواطنين. وأشار النواب خلال مناقشة الخطاب الاميري في الجلسة التكميلية لمجلس الامة امس الى ضرورة تعديل النظام الانتخابي لخلق مناخ سياسي ملائم، مشددين على أهمية الحفاظ على الثوابت الدينية والوحدة الوطنية وتفعيل الحكومة للأدوات اللازمة لمكافحة الفساد وحماية الاموال العامة. وشدد النواب اثناء مداخلاتهم على ضرورة تحسين الخدمات العامة والارتقاء بالبنية التحتية للبلاد واتخاذ خطوات حكومية جادة بتوفير فرص العمل للشباب والاعتماد على معيار الكفاءة في التوظيف، داعين الى دعم الكوادر الوطنية الشابة في القطاع الخاص وتحقيق العدالة بشأن الرواتب بالقطاعين العام والخاص. كما طالبوا بإقرار البديل الاستراتيجي لمعالجة الخلل وتفاوت سلم الرواتب في الجهات الحكومية اضافة الى معالجة القضية الاسكانية والتركيبة السكانية. فإلى التفاصيل:

تابع الجلسة: ماضي الهاجري ـ سامح عبدالحفيظ

المجلس بدأ مناقشة الخطاب الأميري

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ونائبه عيسى الكندري وأحمد الفضل على المنصة ويبدو علام الكندري (هاني الشمري)

افتتح رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الجلسة التكميلية العلنية أمس الاربعاء 25 ديسمبر 2019 عند الساعة التاسعة والنصف، وتلا الأمين العام أسماء الاعضاء الحاضرين والمعتذرين والغائبين بدون إذن أو إخطار.

الخطاب الأميري

● علي الدقباسي: نحن أمام مرحلة جديدة في تاريخ الكويت وكل ما يقال هو كلام مكرر ومعاد وذاكرة الناس تشهد بذلك، ولكن نحن أمام مرحلة مختلفة بحكومة جديدة، ولكن برنامجها لم يصل حتى الساعة، وبصرف النظر عن أنه سيكونه كلاما إنشائيا، ليس لدي شك في إخلاص كل مسؤول، لكن خوفي من أن نقع في جدل دون الوصول الى الاهداف.

لن يتغير شيء إذا ما تغير النهج الحكومي القديم سنعيد وسنقع في نفس المثالب من السياسات التنفيعية السابقة.

مجلس الوزراء هو السلطة الأعلى والمهيمنة ويجب أن تكون لديه رؤية للبلد وأن يتخلص من أعباء الماضي، لا تستطيع القفز الى الأعلى وأنت محمل بعبء المجالس العليا التي تترس البلد.

السياسات القديمة قائمة على وجود أكثر من مجلس أعلى للبترول وغيره والتخطيط وغيرها واستعانت الحكومة بطوني بلير، لكن أنفقت من خزانتها على هذه الدراسات، بلد به كل خير لكنه يسير بنفس السياسة القديمة التي لم تعد مجدية.

لو جمعت كلام كل التيارات السياسية تجدها تدور حول 5 قضايا بدءا من مكافحة الفساد والأموال العامة وسوء الخدمات وإيجاد فرص العمل، لا يوجد أحد يدعو الى بناء قنبلة ذرية في وقت ما، والكويت محرومة من حق التقدم الطبيعي اذا ما تخلصت السياسات القديمة اذا أعدنا نفس المحاولة بنفس الطريقة لن نحصل شيئا، النظام الانتخابي يفتقد الى العدل والمساواة وتكافؤ الفرص وهو أشبه بنظام جنوب أفريقيا العنصرية أيام التمييز العنصري.

لا يمكن أن يكون نفس النظام الانتخابي من 1962 الى اليوم كما هو، المسميات هي فقط تغيير للشكل الخارجي للنظام، حولي والعاصمة تحتفظ بثلاثين نائبا في البرلمان، هذا النظام نقيس عليه كل الانتخابات في كل الجهات والمؤسسات.

الحكومة لابد أن تنهض بالبلد الى الامام، وآسف لأني أقرأ أحيانا من ينتقد الكويت ولا ينتقد الحكومة أو النائب، يجب أن تضرب بيد من حديد على من يمس الكويت.

أخشى أن نكون أمام مرحلة نكرر فيها الأخطاء السابقة ويجب أن تلغي الحكومة المجالس العليا وتطبيق الوحدة الوطنية وتغيير النظام الانتخابي المجحف، أطلب الحد الأدنى اذا كنا نريد أن يكون هناك نجاح للبلد وإنعاش الخدمات بالدولة، أخشى أن نزيد النار حطبا أو نزيد الماء بللا الناس محبطة، الكويت قادرة ومثابرة وتستطيع العبور اذا كان هناك تعاون وتعاضد.

هذا لن يتحقق في ظل بيئة ومناخ سياسي مثل الذي نعيشه من التشكيك وعدم التعاون وتحقيق بطولات وعمل فردي، العمل الجماعي يفعل كل شيء للوصول إلى شيء من أهدافه، أمامنا فرصة تاريخية لنقدم شيئا وأول هذا الشيء إيجاد المناخ السياسي المناسب، نحن لا زلنا في قضية الأمطار السياسية والمحاكم واستجوابات وطرح ثقة ولا طبنا ولا غدا الشر.

سنراقب الحكومة وسنتعاون معها اذا كانت ستكافح الفساد وتعدل النظام الانتخابي، الخطورة أن نزيد نسبة الاحباط الموجودة عند الناس من تعديل هذا المشهد، أو بناء منازل للمواطنين في المطلاع وجنوب سعد العبدالله 28 ألف وحدة في المطلاع و30 ألفا في جنوب سعد العبدالله، هاتان المنطقتان كفيلتان بأن تحل جزءا من مشكلة السكن في الكويت.

● عادل الدمخي: أدعو الحكومة الى التمسك بالثوابت الشرعية والهوية الاسلامية في وقت للأسف ابتعدت البعض في تلك الهوية، وأشكر الله أن الكويت دائما تحافظ على تلك الهوية، واليوم أيضا نتحدث عن اللحمة الخليجية والحمد لله أيضا ان الكويت والسعودية أرجعت العمل على الحقول المشتركة.

لو جمعت كلام كل التيارات السياسية تجدها تدور حول 5 قضايا بدءا من مكافحة الفساد والأموال العامة وسوء الخدمات وإيجاد فرص العمل، لا يوجد أحد يدعو الى بناء قنبلة ذرية في وقت ما، والكويت محرومة من حق التقدم الطبيعي اذا ما تخلصت السياسات القديمة اذا أعدنا نفس المحاولة بنفس الطريقة لن نحصل شيئا، النظام الانتخابي يفتقد الى العدل والمساواة وتكافؤ الفرص وهو أشبه بنظام جنوب أفريقيا العنصرية أيام التمييز العنصري.

لا يمكن أن يكون نفس النظام الانتخابي من 1962 الى اليوم كما هو، المسميات هي فقط تغيير للشكل الخارجي للنظام، حولي والعاصمة تحتفظ بثلاثين نائبا في البرلمان، هذا النظام نقيس عليه كل الانتخابات في كل الجهات والمؤسسات.

الحكومة لابد أن تنهض بالبلد الى الامام، وآسف لأني أقرأ أحيانا من ينتقد الكويت ولا ينتقد الحكومة أو النائب، يجب أن تضرب بيد من حديد على من يمس الكويت.

أخشى أن نكون أمام مرحلة نكرر فيها الأخطاء السابقة ويجب أن تلغي الحكومة المجالس العليا وتطبيق الوحدة الوطنية وتغيير النظام الانتخابي المجحف، أطلب الحد الأدنى اذا كنا نريد أن يكون هناك نجاح للبلد وإنعاش الخدمات بالدولة، أخشى أن نزيد النار حطبا أو نزيد الماء بللا الناس محبطة، الكويت قادرة ومثابرة وتستطيع العبور اذا كان هناك تعاون وتعاضد.

هذا لن يتحقق في ظل بيئة ومناخ سياسي مثل الذي نعيشه من التشكيك وعدم التعاون وتحقيق بطولات وعمل فردي، العمل الجماعي يفعل كل شيء للوصول إلى شيء من أهدافه، أمامنا فرصة تاريخية لنقدم شيئا وأول هذا الشيء إيجاد المناخ السياسي المناسب، نحن لا زلنا في قضية الأمطار السياسية والمحاكم واستجوابات وطرح ثقة ولا طبنا ولا غدا الشر.

سنراقب الحكومة وسنتعاون معها اذا كانت ستكافح الفساد وتعدل النظام الانتخابي، الخطورة أن نزيد نسبة الاحباط الموجودة عند الناس من

صالح عاشور

رياض العدساني

فيصل الكندري

عمر الطبطبائي

عبدالوهاب البابطين

عبدالله الرومي

ناصر الدوسري وأنس الصالح خلال الجلسة

د.خليل عبدالله

هذا الامر ما ادري هل قابلين خايفين ضايعين، شوف الوضع أصبح لا يطمئن.

وكلامي واضح إلى الأسرة الحاكمة أنتم السبب فيما يحدث في البلد وأقولها صريحا أنتم السبب واللي قاعد يصير يدمر البلد والأسرة الحاكمة ثرواتكم في لندن وباريس وجنيف وعليكم بالعافية ولكن منين خذيتوها من هالأرض وأمامي أمرين هو الله ثم العرض ثم الأمير.

وأنصحكم لا تخلون أدوات من أدواتكم ينزل منكم والله انكم قاعدين تفقدون رصيدكم الشعبي.

واليوم أقول للأسرة خلو تحالفاتكم مع الشعب كاملا ولا تخلون تحالفكم مع الصغار والأداء اللي قاعد يدمركم وتسوون نفس بني أمية واللي قاعد يصير انكم تسلمون كل شغلكم لأداء وهذا الأمر والله ضدكم وضد البلد ولا يضحك عليكم أحد ويقولكم الشعب بخير وعلى فكرة البلد مظلم ومصيره مجهول.

● خليل الصالح: مشاكل المواطنين تكمن في البطالة والتوظيف وينعكس ذلك على كل بيت، لا توجد رؤية حقيقية لدى الحكومة للتوظيف، الوظائف محصورة في القطاع الطبي الفني فقط، الوظائف الهندسية لا يوجد عمل حقيقي لديهم.

القطاع الخاص نسبة الهجرة فيه تصل الى 80٪ فبالتالي لم نفعل شيئا للمستقبل، وعدد الخريجين سيصل الى 60 ألفا.

وجدنا حالات تصل الى 3 سنوات ينتظرون وظيفة ومنهم مهندسون، وزير النفط قبل حوالي 90 شخصا، فالدولة عجزت عن إيجاد فرص حقيقية للكويتيين، ولكن هناك ترقيع ونحن أمام مستقبل مظلم.

لا بد من ترتيب موضوع العدالة في موضوع التفاوت بين الرواتب في أجهزة الدولة.

ليس لدينا إلا موضوع العقود للوافدين وجابوا معهم مشاكلهم ومنها الرشاوى وحجم الأموال التي تخرج من الكويت سنويا وقدرت بخمسة مليارات سنويا.

القضية الأخرى قضية السكن، الدولة ترى المشاكل وترى سوء الخدمات في البنية التحتية، وهناك قضية أخرى وهي المرتبات والأجور وأولا للمتقاعدين وتدركون أن الزيادة السنوية 10 دنانير ولكن الحال تغير،

● شعيب المويزري: الأسرة الحاكمة هي السبب الأكبر لما يحدث من مشاكل في البلد مع كل الاحترام للأسرة ولسمو الأمير، والأقسى من هذا الأمر أن نصمت أن نذكر هذا السبب وفي مرة الحكومة تتحالف مع البدو ضد الحضر ومع السنة ضد الشيعة والعكس والآن تتحالف مع كيانات أخرى وهذا هو الأمر الخطير، ونحن مازلنا وسنكون متمسكين بنص المادة الرابعة من الدستور.

ولو نظرنا الى التاريخ لرأينا ما حدث الآن وقع في الدول المجاورة لبنان والعراق واليمن وسورية والسبب يعود الى قوانين تم سلقها من تلك الحكومات، والمشكلة الرئيسية هي مع جزء من أبناء الأسرة الحاكمة وهذا الأمر واقع والكل يعرف عنه واليوم نعيش مرحلة أصبح المواطن لا يعرف مصيره في يوم الغد وهذا الأمر تم رسمه من قبل الفاسدين، وشاطرين جدا هؤلاء الفاسدون.

وهل يعقل أننا بلد المليارات، الكويتي لا يجد وظيفة؟!

واللي قاعد يصير ينتعش فيه الفاسد والكل يعرف والأسر الكويتية قامت تشتري منازل خارج الكويت خوفا من المستقبل لأن المستقبل أصبح مجهولا وهذا الأمر أيضا الكل أصبح واضحا.

والى متى هذا الوضع والبلد قاعد يذهب والبلد ينباع والمسؤولين قاعدين يشوفون اللي يصير وبعض أفراد الأسرة الحاكمة يشوفون ونريد في القادم من الايام هو العمل على تطبيق القانون ونحتاج من الحكومة عدم التدخل بالانتخابات وإن نقترح لفلان على حساب فلان، لكي ينجح في الانتخابات.

وأيضا تأمين عافية الأم اللي ربت وتعبت ليش ما تدخل تأمين عافية وين المشكلة؟!

وأيضا تريدون الإصلاح عليكم بمحاسبة الفاسدين والمسؤولين نبي نشوف محاكمة صادقة ومحاسبة حقيقية وهنا يتم إنهاء الفساد، أما أن يترك هكذا لا طبنا ولا غدا الشر.

واليوم مطلوب تعديل النظام الانتخابي وقانون التأمينات يحتاج إلى تعديل وقضية الاسكان اللي تحير الواحد على سبيل المثال مدينة صباح الأحمد 600 قد توزع على المواطنين بينما جنوب صباح الأحمد وهي جارة للمنطقة 400 من وهذا القرار تخبط ولا يجوز هذا التخبط ونتمنى العمل بروح الجميع لا بروح الفرد.

عبدالله الرومي

ناصر الدوسري وأنس الصالح خلال الجلسة

د.خليل عبدالله

محمد الدلال

رياض العدساني وعسكر العنزي وأحمد الفضل ود.عبدالكريم الكندري والشيخ أحمد المنصور

د.بدر الملا

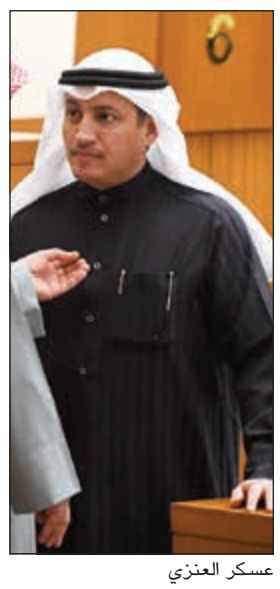
عسكر العنزي

رياض العدساني ومحمد هايف ود.عبدالكريم الكندري وخالد العتيبي

حمدان العازمي

الفضالة: امتناع الحكومة عن التصويت بشأن التحقيق في تزوير الجناسي لا مبرر له

استغرب النائب يوسف الفضالة امتناع الحكومة عن التصويت على تشكيل لجنة تحقيق في تزوير الجنسية الكويتية أو تكليف لجنة شؤون الداخلية والدفاع بالتحقيق فيها خلال جلسة أول من أمس الثلاثاء.

وقال الفضالة في تصريح بالمركز الاعلامي لمجلس الامة امس «هناك الكثير من القوانين التي يحدث حولها خلاف نيابي ـ نيابي ولم تمتنع الحكومة سابقا عن التصويت حول ذلك، إلا إذا كانت الحكومة لا تريد إغلاق هذا الملف او لا تريد اطلاع مجلس الأمة عليه». كما اعتبر أن موافقة عشرين عضوا على تشكيل اللجنة المنفصلة تعطي مؤشرا بوجود تغيير في مواقف بعض النواب، مضيفا «اننا امام استحقاق قادم لن نسكت عنه». وأعلن الفضالة عن سعيه للتنسيق مع النواب العشرين الذين وافقوا على تشكيل لجنة منفصلة وإقناع عدد آخر من النواب للدفع بهذا الموضوع وإيجاد حلول له، متمنيا أن يتم صدور قانون في هذه القضية. وأكد ضرورة تشكيل هذه اللجنة خاصة ان هناك اخبارا تنشر في الصحف اليومية عن وجود حالات لتزوير الجنسية الكويتية، لافتا إلى جهود النواب وتحركاتهم في السابق فيما يخص ملفات تزوير ومن بينها تزوير الشهادات وغيرها وكان لمجلس الأمة دور كبير فيها. وأوضح ان هذا ليس الطلب الأول بتشكيل لجنة تبت في تزوير الجنسية، لافتا إلى أنه في جلسة سابقة تم تقديم طلب تحقيق فيما ذكر من ان هناك 400 ألف مزور للجنسية وتم تكليف لجنة الداخلية والدفاع ومع الأسف اللجنة لم تحقق في هذا الأمر حتى الآن. وأضاف انه عندما أثيرت قضية تزوير الشهادات العلمية تصدى لها المجلس، حيث تم تقديم طلب بتكليف اللجنة التعليمية بالتحقيق واصدار قانون يعالج هذه القضية. وطالب الفضالة النواب بالسير على هذا النهج نفسه ومعالجة ملف الجنسية الذي يريد البعض ان يكون مغلقا، والوصول إلى حل بشأنه، معلنا عن تنظيم مؤتمر صحافي عندما يكون القانون جاهزا للإعلان عن تفاصيله.